

عيسى حجازين

اقتصادي أول

+965 2259 5359

Issahijazeen@nbk.com

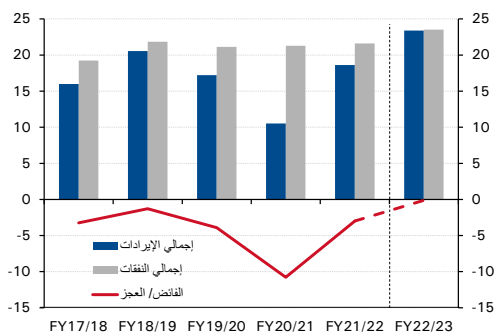
## الكويت: تراجع العجز في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ وتوقع تسجيل أول فائض منذ عام ٢٠١٤ هذا العام

نُبذة مختصرة:

تراجع عجز الميزانية العامة للكويت بشكل ملحوظ إلى ٣ مليارات دينار في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتزايد الإنتاج النفطي وترشيد النفقات في ظل شح السيولة. وفي السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢، من المتوقع تسجيل أول فائض منذ ثماني سنوات بنسبة ٩,٦% من الناتج المحلي مع ارتفاع أسعار النفط، ما يمكن الحكومة من إعادة تعزيز الاحتياطات المالية، بما في ذلك صندوق الاحتياطي العام. وتتوقع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ التي تأخر صدورهما زيادة متواضعة في النفقات، مع انخفاض مخصصات النفقات الرأسمالية والذي قد يعكس النتائج الضعيفة المسجلة حتى الآن لهذا العام. كما تتوقع ارتفاع الإنفاق الاستثماري العام المقبل مقارنةً بفترة أساس منخفضة، مع السعي لتسريع وتيرة تنفيذ برنامج عمل الحكومة الذي يمتد لفترة ٤ سنوات.

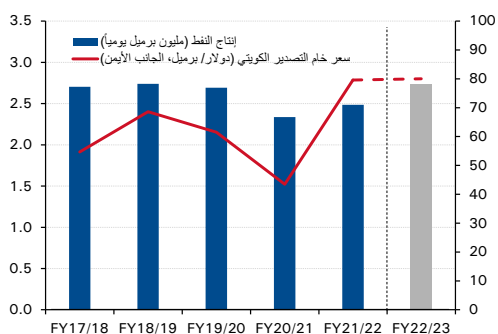
### الرسم البياني ١: وضع المالية العامة

(مليار دينار كويتي)



المصدر: وزارة المالية، \* بيانات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٣/٢٢

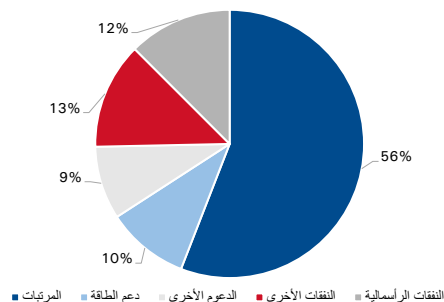
### الرسم البياني ٢: إنتاج النفط وسعر خام التصدير الكويتي



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط، \* بيانات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٣/٢٢

### الرسم البياني ٣: الانفاق الكلي لموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣

(نسبة من إجمالي الانفاق)



المصدر: وزارة المالية، تقديرات بنك الكويت الوطني

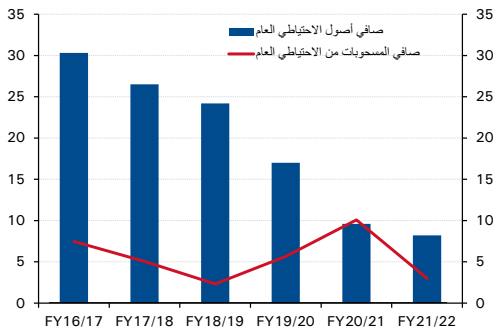
كشفت الحسابات الختامية الصادرة مؤخراً عن وزارة المالية تحسن الوضع المالي خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ بشكل ملحوظ. إذ سجلت الحكومة عجزاً قدره ٣,٠ مليار دينار (٧,٢% من الناتج المحلي الإجمالي)، فيما يعد أقل بكثير من العجز القياسي البالغ ١٠,٨ مليار دينار (٣٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي) الذي سجلته ميزانية العام المالي السابق والتي تأثرت نتائجهما بالجائحة (الرسم البياني ١).

ويعزى تحسن الوضع المالي بصفة رئيسية لارتفاع أسعار النفط التي تضاعفت تقريباً مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١. وتزامن ذلك مع نمو محدود في النفقات، إذ أعطت الحكومة الأولوية للإنفاق على "البندب الضرورية"، وخاصة الرواتب والإعانات، مقارنة بالنفقات الموجهة للاستثمارات الرأسمالية نظراً لقلّة السيولة بسبب الاقتراب من استنفاد سيولة صندوق الاحتياطي العام وقلة خيارات التمويل البديلة (إذ لم يتم إقرار قانون الدين العام حتى الآن).

وارتفعت الإيرادات بنسبة ٧٧% لتصل إلى ١٨,٦ مليار دينار، متجاوزة بفارق كبير التقديرات الرسمية لموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ (١٠,٩ مليار دينار). ويعزى ذلك لارتفاع العائدات النفطية (٨٥%+) إلى ١٦,٢ مليار دينار بفضل ارتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ، والتي وصلت في المتوسط إلى ٨٠,٧ دولار للبرميل (تقريباً ضعف تقديرات الميزانية البالغة ٤٥ دولار للبرميل) وزيادة إنتاج النفط (٦,٤%+) إلى ٢,٥ مليون برميل يومياً في المتوسط (الرسم البياني ٢). ومثلت العائدات النفطية نحو ٨٧% من إجمالي الإيرادات. كما ارتفعت الإيرادات غير النفطية بأكثر من الثلث لتصل إلى ٢,٤ مليار دينار ما يرجع بشكل كبير إلى بند "الإيرادات الأخرى"، الذي تضمن استلام الكويت الدفعة الأخيرة من تعويضات حرب الخليج من العراق عن طريق لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة. وبلغ إجمالي قيمة التعويض ٢,١ مليار دولار (٦٣٨ مليون دينار). وباستثناء هذا البند، ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنحو ٢٨%.

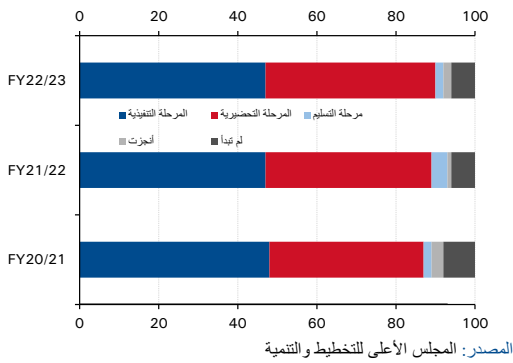
كما ارتفعت النفقات إلى ٢١,٦ مليار دينار، أي بنسبة ١,٥% مقارنة بالعام السابق، مع انخفاض النفقات الجارية بنسبة ٢,٦% إلى ١٩,٠ مليار دينار، وزيادة النفقات الرأسمالية ١٦% لتصل إلى ٢,٦ مليار دينار. ويعزى انخفاض النفقات الجارية بنسبة كبيرة للتراجع الملحوظ في بند "النفقات الأخرى" (١٧,٥% إلى ٢,٦ مليار دينار). وفي المقابل، ارتفع كل من بندي الرواتب والأجور والإعانات بنسبة ٣,٥% و٢% على التوالي، والتي تمثل ٧٦% من إجمالي النفقات. ويعكس النمو المرتفع للنفقات الرأسمالية التحسن في الأداء مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ التي سجلت مستويات ضعيفة للغاية نتيجة التأثير بالجائحة، إلا أنها ما زالت أدنى من المستويات التاريخية. وجاءت النفقات الرأسمالية أقل من الميزانية التقديرية بنسبة ٢٦%، في ظل مواصلة بحث السلطات عن أوجه للتوفير في ذلك القطاع وسط ارتفاع التكاليف بسبب نقص العمالة والمواد الأولية. كما تأثر الإنفاق الرأسمالي بالتأخيرات البيروقراطية والجمود السياسي

#### الرسم البياني ٤: صافي أصول الاحتياطي العام (مليار دينار)



المصدر: وزارة المالية، ديوان المحاسبة

#### الرسم البياني ٥: الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة السنوية (نسبة من عدد المشاريع، كما في نهاية سبتمبر ٢٠٢٢)



المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

الذي شهدناه خلال الأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٢.

وفي نوفمبر، أقر مجلس الأمة الجديد أخيراً موازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بعد مرور أكثر من ستة أشهر على بدء السنة المالية. وزادت القيمة المخصصة للنفقات بنسبة ٢,١% عن موازنة العام السابق (السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢) لتصل إلى ٢٣,٥ مليار دينار، كما ارتفعت توقعات الإيرادات بنسبة ١١,٤% إلى ٢٣,٤ مليار دينار نتيجة لارتفاع أسعار النفط (٨٠ دولار للبرميل). وقد نتج عن ذلك تقدير تسجيل الموازنة لعجز بسيط قدره ١٢٤ مليون دينار (الرسم البياني ١). ويتضمن ذلك إضافة ٤٢٣ مليون دينار للمدفوعات الاستثنائية لموظفي القطاع العام من الصفوف الأمامية عن فترة الجائحة - وصرف بدل الاجازات والتعويض عن الخدمات المقدمة، على التوالي.

وبصفة عامة، تتوقع الموازنة العامة زيادة الإنفاق الجاري (+٥,١%) مقارنة بالميزانية السابقة لتصل إلى ٢٠,٦ مليار دينار) وذلك لتغطية زيادة أسعار البنود المدعومة والمخصصات، والتحويلات لصالح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (الرسم البياني ٣). ومن جهة أخرى، تم خفض مخصصات النفقات الرأسمالية (-١٥,٣%) إلى ٢,٩ مليار دينار)، ربما بمثابة إقرار بالتحديات الأخيرة التي واجهت التنفيذ.

وفي واقع الأمر، قد تكون نتيجة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ أفضل بكثير من تقديرات الموازنة العامة، إذ بلغ متوسط سعر خام التصدير الكويتي ١٠٤,٨ دولار للبرميل في الفترة الممتدة من أبريل إلى نوفمبر، أي أعلى بكثير من الأساس المفترض في الموازنة بواقع ٨٠ دولاراً للبرميل. ومن المرجح أن يصل الفائض في الموازنة العامة إلى ٥,٢ مليار دينار، أو ما يعادل ٩,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، ليكون بذلك أول فائض تسجله الكويت منذ عام ٢٠١٤.

وقد يكون للفائض المتوقع تأثيرات إيجابية على صافي أصول صندوق الاحتياطي العام، خاصة في ظل إعلان الحكومة عن توجيه التحويلات المخصصة لصالح صندوق الأجيال القادمة، والتي تكون عادة ١٠% من الإيرادات عند تسجيل فائض إلى صندوق الاحتياطي العام في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢. كما نفي التقارير بأن صافي أصول صندوق الاحتياطي العام قد وصلت إلى ٩,١ مليار دينار بنهاية يونيو ٢٠٢٢ (٨,٢ مليار دينار بنهاية مارس ٢٠٢٢)، وذلك بعد استنفادها بالكامل تقريباً أثناء الجائحة. كما أشار تقرير حديث صادر عن ديوان المحاسبة أن الحكومة لم تقم بأي سحبات خلال النصف الأول من السنة المالية الحالية (الرسم البياني ٤). إضافة لذلك، استمر إجمالي الدين العام في الانخفاض بعد سداد سندات اليوروبوند بقيمة ١,١ مليار دينار في مارس الماضي ليصل بذلك إجمالي الدين العام لنحو ٤,٥% فقط من الناتج المحلي بنهاية السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ - معظمها من الشريحة الأخيرة لسندات اليوروبوند الصادرة في عام ٢٠١٧، لتصبح بذلك الكويت واحدة من أقل الدول مديونية على مستوى العالم.

وأوضح تقرير متابعة أوضاع مشاريع خطة التنمية بنهاية النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (أبريل- سبتمبر) أن الإنفاق الحكومي في هذا المجال بلغ ١٦٦ مليون دينار فقط، أو ما يعادل ١٣,١% من إجمالي ١,٣ مليار دينار التي تم تخصيصها. وما يزال هذا الرقم يمثل انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالنسبة المنخفضة بالفعل البالغة ٢١% التي تم تسجيلها خلال نفس الفترة من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢. وخلص التقرير إلى أن نحو ٦٨% من المشاريع تأخرت عن موعدها، وأن نحو نصف المشاريع البالغ عددها ١٢٩ مشروعاً إما تزال في مرحلة التخطيط أو المرحلة التحضيرية. وبالتالي، قد تكون نتائج النفقات الرأسمالية في هذه السنة المالية منخفضة بصفة خاصة وفقاً للمعايير التاريخية (الرسم البياني ٥).

وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، فقد يتم تسجيل فائض مالي مرة أخرى، وإن كان بمستوى أقل يقدر بنحو ٢,٣ مليار دينار (+٤,٣% من الناتج المحلي الإجمالي)، بما يتماشى مع توقعات انخفاض أسعار النفط. وعلى الرغم من اعتباره وضعاً جيداً وفقاً للمعايير الدولية (هذا إلى جانب امتلاك الحكومة أيضاً احتياطيات صندوق الأجيال

القادمة التي يمكن الاستفادة منها في حالات الطوارئ)، إلا أن حساسية أوضاع المالية العامة في الكويت تجاه أسعار النفط المتقلبة ما تزال حادة وتشكل تحدياً هاماً للحكومة على المدى المتوسط. وتشير تقديراتنا إلى وصول سعر التعادل النفطي في الميزانية إلى نحو ٨٠ دولاراً للبرميل في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وقد يرتفع هذا الرقم إذا استمرت الضغوط لزيادة الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية.

- وبفضل تجدد الفوائض المالية وانتخاب مجلس الأمة الجديد، تتطلع الحكومة لزيادة الإنفاق على المشاريع التنموية، بعد موافقة مجلس الوزراء على خطة العمل المقترحة للفترة الممتدة ما بين ٢٠٢٢-٢٠٢٦. وتهدف الخطة إلى الإسراع بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، بما في ذلك تحفيز القطاع الخاص، وزيادة وتوسيع نطاق تدفقات الإيرادات غير النفطية (من خلال زيادة الضرائب على الشركات، على سبيل المثال)، وتوفير السكن في ظل الطلبات الاسكانية المتراكمة، وتطوير المنطقة الشمالية لتحويلها إلى منطقة اقتصادية. كما تتضمن أبرز الأهداف التي تسعى الحكومة لتنفيذها إعادة هيكلة أجور القطاع العام والاستفادة من مصادر جديدة للتمويل، بما في ذلك إصدار أدوات الدين. وعلى الرغم من وجود معظم تلك العناصر ضمن الخطط السابقة، إلا أن بعضها، مثل المشاريع التنموية والسكنية، تعتبر مكلفة وتتطلب نفقات تتجاوز أكثر من ١٧ مليار دينار لإنجازها، وهو الأمر الذي قد يكون من الصعب تحقيقه دون زيادة معدلات الإنفاق والتنفيذ.

#### الجدول ١: الحساب الختامي والموازنة العامة للحكومة (مليار دينار كويتي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

% على أساس سنوي	الموازنة العامة			من الموازنة العامة %		% على أساس سنوي		الحساب الختامي				
	22/23	21/22	20/21	21/22	20/21	21/22	20/21	21/22	20/21	19/20		
114.1	45.7	23.4	10.9	7.5	170.3	140.2	76.9	-38.9	18.6	10.5	17.2	إجمالي الإيرادات
133.6	62.2	21.3	9.1	5.6	177.7	156.2	84.5	-42.8	16.2	8.8	15.4	الإيرادات النفطية
15.3	-3.8	2.1	1.8	1.9	133.0	92.3	38.5	-6.5	2.4	1.7	1.9	الإيرادات غير النفطية
2.1	6.9	23.5	23.0	21.6	93.7	98.8	1.5	0.7	21.6	21.3	21.1	إجمالي الإنفاق
5.1	4.9	20.6	19.6	18.7	97.3	102.2	-0.2	3.1	19.0	19.1	18.5	الإنفاق الجاري
4.4	4.2	13.1	12.6	12.1	100.2	100.9	3.5	1.9	12.6	12.2	12.0	المرتبات
8.8	13.4	4.4	4.1	3.6	94.0	104.5	2.0	-7.2	3.8	3.7	4.0	الدعومات
3.3	-2.6	3.0	2.9	3.0	89.0	105.0	-17.5	25.5	2.6	3.2	2.5	النفقات الأخرى
-15.3	20.0	2.9	3.5	2.9	73.9	76.4	16.0	-16.2	2.6	2.2	2.6	الإنفاق الرأسمالي
-99.0	-13.8	-0.1	-12.1	-14.1	24.7	76.7	-72.2	174.8	-3.0	-10.8	-3.9	وضع المالية العامة (الفائض/ العجز)
77.8	50.0	80.0	45.0	30.0	----	----	83.2	-29.3	79.7	43.5	61.5	سعر خام التصدير الكويتي (دولار/ برميل)
12.6	-3.0	2.73	2.43	2.5	----	----	6.4	-13.0	2.49	2.34	2.69	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)

المصدر: وزارة المالية



## Head Office

### Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP  
Shuhada Street,  
Sharq Area, NBK Tower  
P.O. Box 95, Safat 13001  
Kuwait City, Kuwait  
Tel: +965 2242 2011  
Fax: +965 2259 5804  
Telex: 22043-22451 NATBANK  
[www.nbk.com](http://www.nbk.com)

## International Network

### Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP  
Zain Branch  
Zain Tower, Building 401, Road 2806  
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama  
Kingdom of Bahrain  
Tel: +973 17 155 555  
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP  
Bahrain Head Office  
GB Corp Tower  
Block 346, Road 4626  
Building 1411  
P.O. Box 5290, Manama  
Kingdom of Bahrain  
Tel: +973 17 155 555  
Fax: +973 17 104 860

### United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP  
Dubai Branch  
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road  
Next to Crown Plaza  
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E  
Tel: +971 4 3161600  
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP  
Abu Dhabi Branch  
Sheikh Rashed Bin Saeed  
Al Maktoom, (Old Airport Road)  
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E  
Tel: +971 2 4199 555  
Fax: +971 2 2222 477

### Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP  
Jeddah Branch  
Al Khalidiah District,  
Al Mukmal Tower, Jeddah  
P.O. Box: 15385 Jeddah 21444  
Kingdom of Saudi Arabia  
Tel: +966 2 603 6300  
Fax: +966 2 603 6318

### Lebanon

National Bank of Kuwait  
(Lebanon) SAL  
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh  
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh  
Beirut 1107 2200, Lebanon  
Tel: +961 1 759700  
Fax: +961 1 747866

### Iraq

Credit Bank of Iraq  
Street 9, Building 187  
Sadoon Street, District 102  
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq  
Tel: +964 1 7182198/7191944  
+964 1 7188406/7171673  
Fax: +964 1 7170156

### Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt  
Plot 155, City Center, First Sector  
5th Settlement, New Cairo  
Egypt  
Tel: +20 2 26149300  
Fax: +20 2 26133978

### United States of America

National Bank of Kuwait SAKP  
New York Branch  
299 Park Avenue  
New York, NY 10171  
USA  
Tel: +1 212 303 9800  
Fax: +1 212 319 8269

### United Kingdom

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Head Office  
13 George Street  
London W1U 3QJ  
UK  
Tel: +44 20 7224 2277  
Fax: +44 20 7224 2101

### France

National Bank of Kuwait France SA  
90 Avenue des Champs-Elysees  
75008 Paris  
France  
Tel: +33 1 5659 8600  
Fax: +33 1 5659 8623

### Singapore

National Bank of Kuwait SAKP  
Singapore Branch  
9 Raffles Place # 44-01  
Republic Plaza  
Singapore 048619  
Tel: +65 6222 5348  
Fax: +65 6224 5438

### China

National Bank of Kuwait SAKP  
Shanghai Office  
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center  
1233 Lujiazui Ring Road  
Shanghai 200120, China  
Tel: +86 21 6888 1092  
Fax: +86 21 5047 1011

## NBK Capital

### Kuwait

NBK Capital  
34th Floor, NBK Tower  
Shuhada'a street, Sharq Area  
PO Box 4950, Safat, 13050  
Kuwait  
Tel: +965 2224 6900  
Fax: +965 2224 6904 / 5

### United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE  
Precinct Building 3, Office 404  
Dubai International Financial Center  
Sheikh Zayed Road  
P.O. Box 506506, Dubai  
UAE  
Tel: +971 4 365 2800  
Fax: +971 4 365 2805

## Associates

### Turkey

Turkish Bank  
Valikonagl CAD. 7  
Nisantasi, P.O. Box: 34371  
Istanbul, Turkey  
Tel: +90 212 373 6373  
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, [www.nbk.com](http://www.nbk.com), for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: [econ@nbk.com](mailto:econ@nbk.com)